الأمم المتحدة

S/PV.9266

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٦٦

الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاميليري	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيدة سانشيز إسكويردو
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة باومان – بيرسولين
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليابان	السيد تامورا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, , AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-05412 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد جيفري ساكس، أستاذ ومدير مركز التنمية المستدامة، معهد الأرض، جامعة كولومبيا؛ والسيد راي ماكغفرن، ناشط سياسي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، قدم الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيد نافيد حنيف، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن مسألة التسربات المبلغ عنها في خطوط أنابيب نورد ستريم (انظر S/PV.9144). واستندت إحاطته إلى معلومات وبيانات من مصادر متاحة لعامة الجمهور. وتستند إحاطتي اليوم أيضا إلى ما لدينا حتى الآن من معلومات متاحة لعامة الجمهور.

وكما قال الأمين العام المساعد حنيف في أيلول/سبتمبر، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، تم الكشف عن أربعة تسربات في خطوط أنابيب نورد ستريم المغمورة في بحر البلطيق، بالقرب من جزيرة بورنهولم. وتم الإبلاغ عن التسرب الأول في خط أنابيب نورد ستريم ٢ صباح يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر عندما اكتشف علماء الزلازل ارتفاعا في النشاط. وتم الإبلاغ عن التسربين الثاني والثالث مساء يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر في خط أنابيب نورد ستريم ١. وتم الإبلاغ عن تسرب رابع في صباح يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر في خط أنابيب نورد ستريم ٢. ولم يكن أي من خطي الأنابيب قيد التشغيل. وتوقفت الإمدادات في نورد ستريم ١ في أيلول/سبتمبر، في حين أن نورد ستريم ٢ لم يدخل الخدمة أبدا. ومع ذلك، أفادت التقارير أن خطي الأنابيب كانا يحتويان على مئات الملايين من الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي وقت وقوع الحوادث.

وفي أعقاب الحوادث، أعلن مسؤولون دنماركيون وألمان وسويديون أنهم سيفتحون تحقيقات منفصلة في التسربات. وأعرب الاتحاد الروسي عن اهتمامه بالانضمام إلى تلك التحقيقات، بينما أعرب أيضا عن قلقه من أن عملا تخريبيا وإرهابيا متعمدا قد يكون مسؤولا عن الانفجارات التي تسببت في التسربات.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت شرطة كوبنهاغن أن تحقيقا أوليا في التسربات وجد أن انفجارات قوية تسببت في الأضرار. وبعد ذلك بشهر، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت دائرة الأمن السويدية وهيئة الادعاء بأن خطوط الأنابيب، وفقا لاستنتاجاتهما الأولية، تعرضت لتخريب جسيم. وذكر مسؤولون سويديون أنه في التحقيقات التي أجريت في الموقع في بحر البلطيق، وثق المحققون أضرارا جسيمة لحقت بخطوط أنابيب الغاز ناجمة عن انفجارات. وقالت السلطات السويدية أيضا إنها صادرت موادا غريبة وتم العثور على بقايا متفجرات على عدد من تلك المواد. وبحسب ما نقلته وسائل إعلام محلية عن مسؤولين، فإن التحقيق جار. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣، صرح المدعي العام الألماني أن تحقيقهم مستمر أيضا. وندرك أن التحقيق الدانمركي مستمر أيضا. وعلاوة على ذلك، نحن على علم بتقارير جديدة تزعم حدوث أعمال تخريب تشمل خطي الأنابيب.

وأكرر أن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التحقق من أي من الادعاءات المتعلقة بهذه الحوادث أو تأكيدها، وأننا ننتظر نتائج التحقيقات الوطنية الجارية. ونظرا للحساسية والتكهنات فيما يتعلق بهذه المسألة، نحث جميع المعنيين على التحلي بضبط النفس وتجنب أي تكهنات. وينبغي أن نتجنب أي اتهامات لا أساس لها يمكن أن تفاقم من حدة التوترات المتصاعدة بالفعل في المنطقة وربما تعوق البحث عن الحقيقة.

وعلى الرغم من أننا لا نعرف بالضبط ما حدث تحت مياه بحر البلطيق في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، إلا أن هناك شيئا واحدا مؤكدا: مهما كان سبب الحادث، فإن تداعياته تعد من بين العديد من المخاطر التي أطلقها غزو أوكرانيا. وبعد مرور عام على بدء الحرب، يجب أن نضاعف جهودنا لوع حد لها، تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد ساكس.

السيد ساكس (*تكلم بالإنكليزية*): اسمي جيفري ساكس. أنا أستاذ جامعي في جامعة كولومبيا. أنا متخصص في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التجارة العالمية والتمويل والبنية التحتية وفن الإدارة الاقتصادية. إنني أمثل أمام مجلس الأمن بالأصالة عن نفسي. ولا أمثل أي حكومة أو منظمة في الشهادة التي سأدلي بها.

يشكل تدمير خطوط أنابيب نورد ستريم في ٢٦ أيلول/سبتمبر عملا من أعمال الإرهاب الدولي وتهديدا للسلام. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تناول مسألة من الذي ربما نفذ هذا الفعل، من أجل تقديم مرتكبه إلى العدالة الدولية، والسعي إلى تعويض الأطراف المتضررة ومنع مثل هذه الأعمال في المستقبل.

إن عواقب تدمير خطي أنابيب نورد ستريم هائلة لأنها لا تقتصر على الخسائر الاقتصادية الكبيرة المتصلة بخطي الأنابيب ذاتهما واستخدامهما المحتمل في المستقبل، بل تشمل أيضا التهديد المتزايد للبنية التحتية العابرة للحدود بجميع أنواعها: كابلات الإنترنت البحرية وخطوط الأنابيب الدولية للغاز والهيدروجين ونقل الطاقة عبر الحدود والمحطات البحرية لتوليد طاقة الريح وغيرها. ويتطلب التحول العالمي إلى الطاقة الخضراء توفر بنية تحتية ضخمة عابرة للحدود، بما في ذلك في المياه الدولية. والبلدان بحاجة إلى الثقة الكاملة في عدم تعرض بنيتها التحتية من قبل أطراف ثالثة. وقد أعربت بعض الدول الأوروبية مؤخرا عن قلقها إزاء سلامة بنيتها التحتية البحرية.

عليه، فإن التحقيق الذي يجريه مجلس الأمن في انفجارات خطي أنابيب نورد ستريم يعدُّ أولوية عالمية قصوى.

إذ يتطلب تدمير خطي أنابيب نورد ستريم درجة عالية جدا من التخطيط والخبرات والقدرات التكنولوجية لا سيما وأن خطي الأنابيب يعتبران أعجوبة هندسية. وقد صنع كل جزء منها من الفولاذ المجلفن بسمك ٤,٥ سم ويبلغ القطر الداخلي لكل أنبوب ١,١٥ مترا. ويغلف الأنبوب بخرسانة بسمك ١٠,٩ سنتمترا. ويبلغ وزن كل جزء من الأنابيب المغلفة بالخرسانة ٢٤ طنا متريا. كما يحتوي خطا أنابيب نورد ستريم التي يبلغ طولها حوالي ٢٠٠ ١ كيلومتر على حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ أنبوبة تقع في قاع البحر.

ويتطلب تدمير خط أنابيب من الفولاذ المجلفن الثقيل المغلف بالخرسانة على أعماق تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ مترا تكنولوجيا متقدمة جدا لنقل المتفجرات فضلا عن الغوص لتركيب المتفجرات وتفجيرها. إن تنفيذ ذلك دون أن يكتشف في المناطق الاقتصادية الخالصة للدانمرك والسويد يزيد كثيرا من تعقيد العملية. وكما أكد عدد من كبار المسؤولين علنا فإن مثل هذا الإجراء لا بد أن يكون قد نفذه طرف فاعل على مستوى الدول. وهي قدرة تقنية لا تتوفر إلا لدى عدد قليل من الجهات الفاعلة على مستوى الدولة علاوة على إمكانية الوصول إلى بحر البلطيق لتنفيذ عملية التفجير هذه. وتشمل قائمة هذه الدول: الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وبولندا والنرويج وألمانيا والدنمارك والسويد إما بشكل فردي أو بشكل مشترك فيما بينها. وتفتقر أوكرانيا إلى التقنيات اللازمة ولا يتسنى لها الوصول إلى بحر البلطيق.

بالتوازي مع ذلك كشف تقرير حديث صادر عن صحيفة واشنطن بوست أن وكالات الاستخبارات في دول الناتو قد خلصت سرا إلى أنه لا يوجد دليل على الإطلاق على أن روسيا قد نفذت تلك العملية. ويتسق ذلك أيضا مع حقيقة أن روسيا لم يكن لديها دافع واضح لتنفيذ ذلك العمل الإرهابي على بنيتها التحتية الحيوية. بل إن من المرجح أن تتحمل روسيا نفقات كبيرة لإصلاح خطي الأنابيب هذين.

وتفيد التقارير بأن ثلاثة بلدان قد أجرت تحقيقات في العمل الإرهابي الذي استهدف خطي نورد ستريم، هي ألمانيا والدانمرك والسويد. ومن المفترض أن تكون تلك البلدان على إلمام أكثر بالظروف التي أدت إلى ذلك الهجوم الإرهابي. وربما يكون لدى السويد على وجه الخصوص الكثير مما تخبر به العالم عن مسرح الجريمة الذي حقق فيه غواصوها. ولكن بدلا من تبادل تلك المعلومات على مستوى العالم أبقت السويد نتائج تحقيقها سرية تماما وحجبتها عن بقية العالم. كما رفضت السويد إطلاع روسيا على النتائج التي توصلت إليها علاوة على رفضها إجراء تحقيق مشترك مع الدنمارك وألمانيا. ولصالح السلام العالمي ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من تلك البلدان تسليم نتائج تحقيقاتها إلى المجلس فورا.

ليست هناك سوى رواية واحدة مفصلة حتى الآن عن تدمير خطي أنابيب نورد ستريم، وهي الرواية التي قدمها مؤخرا الصحفي الاستقصائي سيمور هيرش استنادا إلى معلومات سربها مصدر فضل عدم ذكر اسمه إلى الصحفي. ويعزو هيرش تدمير خطي نورد ستريم إلى قرار أمر به رئيس الولايات المتحدة جو بايدن ونفذه عملاء الولايات المتحدة في عملية سرية وصفها هيرش بالتفصيل. وبالرغم من أن البيت الأبيض قد وصف رواية هيرش بأنها "زائفة تماما" فإنه لم يقدم أي معلومات تنقض رواية هيرش ولم يقدم أي تفسير بديل عنها.

كما أدلى كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ببيانات قبل وبعد تدمير خطي نورد ستريم كشفت عن عداء الولايات المتحدة لخطوط الأنابيب تلك. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ غردت وكيلة وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند "إذا غزت روسيا أوكرانيا، بطريقة أو بأخرى، فلن يمضي خط نورد ستريم ٢ قدما". وفي ٧ شباط/فبراير قال الرئيس بايدن: "إذا غزت روسيا ... مرة أخرى فلن يكون هناك خط نورد ستريم ٢ وسنضع حدا له". وعندما سأله مراسل صحفي كيف ستفعل ذلك، أجابه قائلا: "أعدك بأننا سنكون قادرين على ذلك".

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ مباشرة بعد الهجوم الإرهابي على خطي الأنابيب أعلن وزير الخارجية أنتوني بلينكن أن تدمير خطي الأنابيب يعد "أيضا فرصة هائلة". إنها فرصة هائلة لإنهاء الاعتماد على الطاقة الروسية إلى الأبد وبالتالي سحب تسليح الطاقة من فلاديمير بوتين الذي يستخدمه وسيلة لتعزيز مخططاته الإمبريالية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ أعلنت وكيلة الوزارة نولاند في شهادة أدلت بها أمام السناتور تيد كروز في مجلس الشيوخ الأمريكي "إنني وأعتقد أن الإدارة أيضا ممتنة جدا لمعرفتها بأن نورد ستريم ٢ قد أصبح الآن – كما قد يحلو لك القول – ليس سوى قطعة معدنية كبيرة تقبع في قاع البحر".

إن مثل هذه العبارات ليست مناسبة على الإطلاق في مواجهة الإرهاب الدولي. وآمل أن تدين الولايات المتحدة، فضلا عن جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، هذا العمل الإرهابي الدولي وأن تتحد معا لإجراء تحقيق عاجل بقيادة مجلس الأمن في هذه الجريمة الدولية لأجل إثبات الحقيقة. إن العالم لا يدرك الحقيقة بعد ولكن يمكنه معرفتها

كما أنه يعتمد أكثر من أي وقت مضى على اضطلاع مجلس الأمن بدوره لوقف تصعيد مثل هذه التوترات إلى حرب عالمية جديدة. ولن يكون العالم آمنا إلا إذا عمل الأعضاء الدائمون معا على الصعيد الدبلوماسي لحل الأزمات العالمية بما فيها ذلك الحرب في أوكرانيا والتوترات المتصاعدة في شرق آسيا. إن مجلس الأمن يوفر محفلا عالميا فريدا لذلك العمل الذي يوطد السلام. إننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس أمن معافى وفعال لأداء المهمة التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة. إن إجراء تحقيق موضوعي من قبل مجلس الأمن في العمل الإرهابي الذي استهدف خطي أنابيب نورد ستريم وبمساهمة جميع البلدان بما لديها من معلومات أمر هام للحفاظ على ثقة العالمية في هذه الهيئة، بل لصون السلم العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ساكس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماكغفرن

السيد ماكغفرن (*تكلم بالإنكليزية*): أؤيد تماما تعليقات البروفيسور ساكس.

ليس لدي نص معد سلفا ولذلك لم أتمكن من إعطائه للأشخاص الذين طلبوا الحصول على نسخة منه، لقد طلب مني القيام بذلك قبل أقل من يوم. ولم يقترح عليّ أحد ما قد أن أقوله، بل لم يسألني أحد حتى عما سأقوله. وبالتالي سأدلي بملاحظاتي الشخصية بناء على خبرة عملي لمدة ٢٧ عاما مراقبا ومحللا استخباراتيا. كما ألاحظ أنني قد وُصِفت بأنني ناشط سياسي. وتلك طريقتي في رد الجميل للتثقيف الذي حصلت عليه بصفتي محلل استخبارات في دوائر الاستخبارات الأمريكية.

في طريقي إلى هنا لاحظت في مطارين هذا الصباح مجموعة من الأطفال الصغار وأطفال آخرين في سن الالتحاق بالمدرسة. وذلك ما حفزني إلى التفكير في أيامي عندما كنت طفلا في سن الالتحاق بالمدرسة.

لقد كنت من بين أولئك الذين اختبأوا تحت طاولات الدرس بسبب تهديد القنبلة الذرية الروسية كما لو أن ذلك سيحميني. لكنني تمكنت لاحقا عندما أصبحت محللا محترفا ورئيسا لفرع السياسة الخارجية السوفيتية في وكالة الاستخبارات المركزية من إخبار الرئيس ووزير الخارجية هنري كيسنجر أن الروس كانوا مهتمين حقا بوضع حد لسباق التسلح. ويكفي القول أنني لعبت دورا أساسيا في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة في أيار/مايو عام ١٩٧٢. لقد كنت حاضرا عند توقيعها؟

وبعد ٣٠ عاما من الاستقرار الاستراتيجي – عد هذه العقود، ثلاثة عقود – بعدها قرر السيد بوش الابن الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية من دون أي تفسير حقيقي. ثم انسحب السيد ترامب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي كنت أعتقد أنها لن تُبرم أبدا لأنها تنطوي على تدمير فئة كاملة من القذائف التسيارية المتوسطة المدى ذات الرؤوس النووية في أوروبا وفي سيبيريا. ثم أبرمنا معاهدة "السماوات المفتوحة"، التي انسحبت منها الولايات المتحدة، والآن نسمع تحذيرات من أن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) معرضة للخطر أيضا.

ولا بد لي من القول إنني ابتهجت بعد التوقيع على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. فلا داعي لأن أشعر بالقلق بشأن ما إذا كانوا سيشيدون مبنى لمجرد هدمه بالسلاح النووي التالي. وإنه لأمر محزن للغاية بالنسبة لي أن أشاهد ما يجري الآن – حقيقة أن الناس لا يستطيعون العمل معا ومعالجة الأمور التي تهمهم. باللغة الألمانية تعني كلمة VerhandeIn التفاوض أو تناول مسألة ما بالبحث. وإذا أمعنا النظر، فإنها مشتقة من كلمة "hand" باللغة الألمانية، بمعنى أنه يتعين على المرء أن يمد يده لمعرفة وفهم ما يزعج الطرف الآخر.

إنني لا أريد أن أستبق الأحداث هنا. ولا أريد أن أتحدث عن مقالة سيمور هيرش. ويجب أن أقول بداية، بصراحة تامة، إنني صديق لسيمور هيرش. ولذلك، لن أعبر عن رأيي. وسأستشهد بما قاله سفير مرموق سابق للولايات المتحدة كان أيضا مساعدا لوزير الدفاع. وهذه هي الكلمات التي قالها عن سيمور هيرش.

"يجتذب هيرش المبلغين عن المخالفات لأن لديه سجلا مثاليا في حماية هوياتهم ونشر ما يكشفونه بدقة بعد بذل العناية الواجبة، على الرغم من نفي الحكومة وهجمات التشهير التي دائما ما تتبع ذلك. إن سمعته طيبة جدا لدرجة أن أصحاب الضمائر الحية يبحثون عنه".

وأكرر، أصحاب الضمائر الحية.

وبصفتي ضابطا في جيش الولايات المتحدة وموظفا في وكالة الاستخبارات المركزية، فقد أقسمت اليمين على دعم دستور الولايات المتحدة والدفاع عنه ضد جميع الأعداء، في الخارج والداخل. البعض منا أخذ هذا القسم على محمل الجد. وعندما نشهد أمورا من هذا القبيل تجري، نتوجه لشخص قد تكون لديه القدرة على توفير الحماية لنا ونشر الأمر.

كان ذلك قبل أسبوعين. هل ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقال سي هيرش؟ هل نشرت حتى النفي؟ كلا، ليس بعد. هذا ما يصفه الألمان بكلمة merkwurdig – الأمر غير العادي. وأود أن أواصل وأتحدث عن كيفية تقييم أولئك الذين يشوهون اسم سيمور هيرش.

على نحو ما قال جيفري ساكس بالفعل، فقد ذكر المتحدث باسم وكالة الاستخبارات المركزية إن "الادعاء كاذب جملة وتفصيلا". ويجب أن أعترف، كوني خريج وكالة الاستخبارات المركزية، بأن موظفي العلاقات العامة لدينا ليس لديهم سجل جيد جدا. ما من أحد يريد أن يعود ٢٠ عاما إلى الوراء لخطاب كولن باول أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.4701). وجميعنا يعرف ذلك. إن ما أود القيام به ببساطة هو الحديث عما حدث قبل ذلك الخطاب.

قبل ذلك الخطاب، قدم بعض المبلغين عن المخالفات من أصحاب الضمير الحي نص حوار نظمته الأمم المتحدة لاستخلاص معلومات من حسين كامل المجيد، أحد أصهار صدام حسين. فمن هو؟ لقد كان المجيد مشرفا على البرنامج الإشعاعي البيولوجي والكيميائي والنووي، على نحو ما كان، في بغداد. وأبلغ من أجروا الحوار معه – وهم محاورون من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة – بأن "جميع البرامج النووية والكيميائية والبيولوجية وبرامج القذائف قد دُمرت". وسأله المحققون: "كيف تعرف ذلك؟" فقال المجيد: "كنت مسؤولا عنها. لا أعرف كيف تسير الأمور في بلدانكم ولكن عندما أطلب أنا تدمير شيء ما، يتم تدميره". فسُئل "كيف تعرف؟ هل تحققت من الأمر؟" قال: "نعم، لقد تحققت. هل تحاولون إجباري على قول إنها لم تُدمر؟"

كان ذلك في عام ١٩٩٥. سرب شخص ما هذا النص إلى مجلة "نيوزويك". وفي ٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، قبل ٢٠ عاما تقريبا، نشرت نيوزويك تقريرا يفيد بأن

> "حسين كامل، أرفع مسؤول عراقي على الإطلاق ينشق عن الدائرة الداخلية لصدام حسين، أخبر وكالة الاستخبارات المركزية وضباط المخابرات البريطانية ومفتشي الأمم المتحدة في صيف عام ١٩٩٥ أنه بعد حرب الخليج، دمر العراق جميع مخزوناته من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف اللازمة لإطلاقها".
>
> "كان كامل ... على دراية مباشرة بما ادعاه: فقد تولى، على مدار ١٠ سنوات، إدارة البرامج النووية والكيميائية والبيولوجية وبرامج القذائف في العراق".

وكتب المؤلف جون باري، في مجلة "نيوزويك"، بنبرة استهانة معتادة أن "قصة المنشق تثير تساؤلات حول ما إذا كانت مخزونات أسلحة الدمار الشامل المنسوبة إلى العراق لا تزال موجودة".

حسنا، أفترض ذلك. فماذا حدث؟ نشرت نيوزويك أولا ملخصا قصيرا لذلك في موقعها على الإنترنت. ثم ذهب العاملون في وسائل الإعلام إلى شخص يدعى بيل هارلو، الذي كان المتحدث باسم وكالة الاستخبارات المركزية، الذي قال: "انظروا، هذا التقرير غير صحيح. إنه زائف. إنه خاطئ وكاذب". كانت تلك هي الكلمات التي استخدمها – غير صحيح وزائف وخاطئ وكاذب. فماذا فعل الصحفيون؟ تنفسوا الصعداء وقالوا: "بالتأكيد نحن سعداء لأنك أخبرتنا بذلك، لأننا كنا بصدد نشر مقال حول هذا الموضوع. بدا جديرا بالثقة تماما". لقد كان هذا بالفعل نص لقاء استخلاص المعلومات ذلك. وأود فحسب أن أقول كلمة عن أولئك الذين ينتقصون من قدر سي هيرش. ليس لديهم سجل جيد من حيث المصداقية.

أود أن أنتقل إلى موضوع آخر. وأود أن أتحدث قليلا عن كلمة "غير مبرر". لقد سمعنا أكثر من ١٠٠ مرة أن الغزو الروسي لأوكرانيا كان غير مبرر. إن كل ذلك يعود إلى توسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على الرغم من الوعد بعدم القيام بذلك. وقد كانت لي تجربة شخصية مع أحد كبار مستشاري غورباتشوف، واسمه فيكتور بوريسوفيتش كوفالدين. قبل ثماني سنوات تقريبا، رأيته في موسكو وقلت: "سيد كوفالدين، لماذا لم يتم تدوين ذلك الاتفاق؟"فرد قائلا: "سأخبرك سيد ماكغفرن؛ الأسباب المعتادة. لم يكن الألمان قد

اقتنعوا به بعد وكان حلف وارسو لا يزال موجودا، ولكن حقا وبصدق يا سيد ماكغفرن، هذا ما حدث: لقد وثقنا بكم".

ونحن جميعا نعرف تاريخ توسع حلف الناتو ليزداد حجمه بأكثر من الضعف باتجاه الشرق مع انضمام كل البلدان التي انضمت إليه – أكثر من بوصة باتجاه الشرق. ولا أريد أن أسهب في الحديث بشأن هذه النقطة. الأمر ببساطة هو أكثر من مجرد توسيع لحلف الناتو. فعندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، وقف السيد بوتين بعدها بشهر ليقول: "كان علينا ضم القرم بسبب الانقلاب الذي حدث في كييف في شباط/فبراير ٢٠١٤".

والأهم من عضوية أوكرانيا في منظمة حلف شمال الأطلسي هو احتمال وضع قذيفة تسيارية متوسطة المدى في أطراف الولايات المتحدة، وهو ما يمكنهم في الواقع فعله نظرا لوجود جيوب أو منصات، في رومانيا وبولندا تستوعب قذائف انسيابية من طراز توماهوك بل وستستوعب في نهاية المطاف قذائف تفوق سرعتها سرعة الصوت. وهذا أمر خطير. وقد أوضح بوتين هذه النقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في حديثه مع قيادته العسكرية العليا.

كيف لنا أن نعرف هذا؟ أود أن أوضح ذلك ببعض الاستنتاجات هنا. فيما يتعلق بما تعنيه كلمة "verstehen"، أود أن أشير إلى أنه عندما كنت في ألمانيا، كان هناك زر يضعه المرء على طية صدر السترة يكتب عليه، "فهم بوتين". من يعرفون الألمانية يعلمون أن هذا يعني شخصا يفهم سلوك بوتين ويعيه. قلت لنفسي: "أخيرا، هناك شخص ما مهتم بفهم سلوك السيد بوتين؟" فقال صديقي، "لا، مهلا، أرجوك لا ترتدي هذا الزر. قد يحمل ذلك دلالات ازدرائية. ذلك يعني أنك تتبع بوتين". تنبع كلمة Verstehen بالألمانية من كلمة stehen، والتي تعني "فهم ووعي". إذا كنت لا تستطيع أن تفهم مواقف الأشخاص، فلا يمكنك فهم شواغلهم. وما يشغل السيد بوتين، إضافة إلى عضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي، هو تثبيت تلك المنصات الموجودة بالفعل في رومانيا وبولندا، في أطراف الولايات المتحدة. فهي مخفية في شكل منظومة قذائف مضادة للقذائف التسيارية، لكنها يمكن أن تستوعب بسهولة قذائف انسيابية، وكما قلت سابقا، صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت.

كان هناك شعار ظهر في المظاهرات الألمانية الأخيرة، هو verhandeln statt schießen المفاوضات بدلا من السلاح. verhandeln تعني التفاوض والحوار. أن تمدد يدك إلى الشخص الآخر وتحاول فهمه. و Schießen تعني إطلاق النار. هذا منطقي الآن. ولكن يتعين علي أن أقول للأعضاء إن ذلك غير مرحب به في ألمانيا. فقد أدين صديق عزيز لي، هاينريش باكر، لقوله إنه ينبغي لنا أن نضع أنفسنا مكان السيد بوتين، وإنه ينبغي لنا أن ندرك نفوذ اليمين المتطرف في حكومة كييف. لقد أدانته محكمة ألمانية. إنه يستأنف الحكم، لكنه لن يدفع الغرامة وقدرها ٢ ٠٠٠ يورو. لذلك من المحتمل أن ينتهي به الحال سجينا لعدة أشهر. إنها حرية التعبير. نحن نتمتع بتلك الحرية هنا في الولايات المتحدة. يساورني قلق حقا بشأن ما سيحدث لصديقي.

ويكفيني أن أقول إنه فيما يتعلق بالمفاوضات والحوار – أي أن تمدد يدك – فلنتوخى الإنسانية أولا. لنتوقف عن حثو التراب على بعضنا البعض. دعونا نمد أيدينا إلى بعضنا البعض. المفاوضات بدلا من إطلاق النار. كانت الأوضاع بشعة في بلدنا أثناء قمع السود. كان لي شرف العمل مع فنسنت هاردينغ، الذي كتب نص الخطاب الذي ألقاه مارتن لوثر كينغ جونيور حول فيتنام. كتب أغنية، يقول جزء من كلماتها، "سنواصل التقدم، ولن نعود إلى الوراء أبدا". ما أقترحه أننا نحتاج إلى مواصلة التقدم، وأود أن أوصي جميع الأعضاء بالمقطع الثاني من الأغنية. سأكون ممتنا جدا حقا إن استمعوا للكلمات:

"سنواصل التقدم. سنستمر في أن نحب عدونا. سنستمر في أن نحب عدونا. سنحافظ على حبنا لأعدائنا، ولن نعود إلى الوراء أبدا. لن نعود إلى الوراء أبدا".

وفي الختام، سأشير فقط إلى الأطفال الذين شاهدتهم في المطارات اليوم، وهم أكثر من الأطفال الذين عادة ما ألاحظهم. بما أن أعضاء المجلس يتمتعون بسلطة القيام بذلك، السلطة التي أنيطت بهم

بعد الحرب العالمية الكبرى السابقة، فإنني أطلب منهم القيام بما هو ضروري حتى لا يقتل أحد الأطفال بعد الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ماكغفرن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نجتمع اليوم في جلسة مهمة جدا. وعلى الرغم من انعقادها كانعقاد جلسات أخرى، إلا أنها تختلف اختلافا كبيرا في توجهها عن الجلسة السابقة (S/PV.9144) بشأن أعمال التخريب التي طالت خطوط منظومة أنابيب الغاز البحري نورد ستريم التي عقدت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. وكما يذكر الكثيرون منا، حتى في ذلك الوقت كان من الواضح من حيث المبدأ من يمكن أن يكون وراء عمل الإرهاب الدولي، وهذه هي بالضبط الطريقة التي نعرف بها تلك الأحداث. وشرعت سلطات التحقيق الروسية بالفعل في إجراءات جنائية بموجب المادة ذات الصلة من القانون الجنائي في بلدنا. لقد أدلت قيادة الولايات المتحدة بعدة تصريحات، يتلخص معناها في أنه إذا استمرت روسيا في التصرف خلافا لرغبات الولايات المتحدة، ستدمر خطوط أنابيب نورد ستريم. في خطبه غير اللائقة المعادية للروس على وسائل التواصل الاجتماعي، شكر وزير الخارجية البولندي السابق، السيد سيكورسكي، الولايات المتحدة، وهو كان مطلعا على أمر ما. كان ذلك بالإضافة إلى الرسالة النصية التي تعجلت في إرسالها رئيسة وزراء المملكة المتحدة السابقة تيريزا ماي، التي أقل ما يقال عنها أنها تكره بلدنا. ومع ذلك، نفت الولايات المتحدة بشدة – وبالمناسبة، لا تزال تنكر، وهي مدركة للعواقب المحتملة – تورطها في تخريب البنية التحتية الحيوية لخطوط الأنابيب الدولية.

ومنذ ذلك الحين، ظهرت أمثلة عديدة على المسؤولين في واشنطن الذين يشمتون في تفجير أنانيب نورد ستريم، لأسباب ليس أقلها كره الروس المعروف وعرابة الانقلاب المناهض للدستور في أوكرانيا، السيدة نولاند. ولكننا، بطبيعة الحال، لم نكن لنطلب عقد هذه الجلسة لذلك السبب وحده. والواقع أنه في ٨ شباط/فبراير، وبفضل الصحفي الاستقصائي الأمريكي الشهير الحائز على جائزة بوليتزر سيمور هيرش، علمنا أن الولايات المتحدة فعلت ذلك، بل وعلمنا كيف فعلتها بالتواطؤ مع حليفتها في حلف شمال الأطلسي، النرويج. وبناء على الحقائق وشهادات الشهود، أثبت بشكل مقنع أنه خلال مناورات BALTOPS لحلف شمال الأطلسي في صيف عام ٢٠٢٢، زرع الغواصون الأمريكيون متفجرات تحت خطوط أنابيب نورد ستريم قام النرويجيون بتفعيلها بعد ثلاثة أشهر من زراعتها في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. نعرف الآن على الأرجح من فجر خط أنابيب الغاز، بل وكيف تم تفجيرها. ونظرا لتلك الحقائق، يمكننا القول إن تلك الأحداث كانت نتيجة لاستخدام القوة، الأمر الذي يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.

وفي البيان الذي سأدلي به، لن أسهب في الحديث عن التفاصيل الأخرى التي كشف عنها التحقيق الذي أجراه السيد هيرش، والذي تكلم عنه بالتفصيل مقدما الإحاطتين، السيد جيفري ساكس وراي ماكغفرن، في وقت سابق. وأود أن أقول إن كم المعلومات التي جمعها مذهل. وخبرته المهنية السابقة وسمعته الصحفية التي لا تشوبها شائبة لا تدعان مجالا للشك في أن الصحفي الأمريكي يقول الحقيقة. وهذا ليس مذهلا فحسب، بل وكذلك مستوى استخفافهم وثقتهم في إفلاتهم من العقاب الذي ارتكبوا به تلك الجريمة غير المسبوقة. وبطبيعة الحال، أصبحنا معتادين على حقيقة أن زملاءنا الأميركيين يضعون أنفسهم فوق القانون، ويدعون في الواقع أنهم هم القانون. فهم وحدهم القادرون على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والقيام بانقلابات غير دستورية وأعمال عدوانية ضد الدول المستقلة بدون عقاب.

وأود أن أذكر أعضاء مجلس الأمن بأنه، منذ نهاية الحرب الباردة، ووفقا لوثيقة أعدتها خدمة أبحاث الكونغرس في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٢، كانت هناك ٢٥١ حالة استخدمت فيها الولايات المتحدة قواتها المسلحة في الخارج.

وهم إذن الوحيدون الذين يُسمح لهم بقتل وتشويه المدنيين في بلدان أخرى بينما يرفضون تسليم الجناة إلى نظام العدالة الدولية. إنهم

يطلقون على ذلك، ومعهم حلفاؤهم الذين يركضون مع القطيع، تسمية النظام القائم على القواعد، والذي يملون هم أنفسهم قواعده.

ومع ذلك لم يذهبوا في الماضي إلى حد تفجير خطوط أنابيب أجنبية تملكها دول الولايات المتحدة ليست في حالة حرب معها. لكن الآن قد حل ذلك اليوم، وقد يكون نذيرا لعصر تصبح فيه الاتصالات عبر الحدود والقارات أهدافا مشروعة لعمليات تهدف إلى إضعاف دول عديدة، والذي سيكون، كما يمكن أن تتصوروا، عصرا تسوده الفوضى وإلحاق أضرار بالبشرية جمعاء لا يمكن تصورها. إن فرص حدوث ذلك كبيرة جدا، خاصة إذا لم يتم العثور على مرتكبي انفجار نورد ستريم وتقديمهم إلى العدالة، وإذا لم تُعوض الدول التي تقف وراءه الدول المتضررة عن الأضرار التي تسببوا فيها بالطريقة المنصوص عليها بموجب القانون الدولي، ومبادئ العدالة الأساسية. عندئذ، وعندئذ فقط، ستتاح لنا الفرصة لتجنب حالة الفوضى هذه. كل شيء في أيدي الأعضاء، واليوم يتم أيضا تقرير الاختيار، خلال جلسة المجلس اليوم.

وعلى عكس ما سيقوله اليوم شركاؤنا الغربيون السابقون، نحن لسنا ضالعين في نشر معلومات مضللة في المجلس. ونحن لا نحاول توجيه اتهامات تستند إلى شيء محتمل، كما فعل على سبيل المثال ممثلو المملكة المتحدة هنا في هذه القاعة، والذين استخدموا افتراضات وتخمينات تتعارض مع الحقائق والحس السليم وفي محاولة غير مقنعة لاتهامنا قبل خمس سنوات بتسميم سكريبال.

فيما يتعلق بانفجار نورد ستريم، لا يوجد أي شك في الدافع وراء الجريمة أو الجاني أو الطريقة التي نُفذت بها الجريمة. إنه أفضل حتى من دليل الجريمة الواضح الذي يحلم بالعثور عليه جميع المحققين الأمريكيين في أفلام هوليوود. فمع وجود مثل هذا الدليل لن يتولى أي محام الدفاع عن زملائنا الأمريكيين ولن يكون هناك أي شك على الإطلاق في حكم هيئة المحلفين. ولكننا لسنا هنا من أجل إجراء محاكمة في مجلس الأمن. فكما يعلم أعضاء المجلس، قدمنا مشروع قرار يطلب من الأمين العام إجراء تحقيق دولي مستقل للتثبت من الحقائق التي قدمها سيمور هيرش وغيره من الصحفيين المستقلين. لقد شعرنا بأننا مضطرون إلى القيام بذلك لأن لدينا شكوكا كبيرة بشأن فعالية وشفافية ونزاهة التحقيقات التي تُجرى حاليا في عدد من الولايات القضائية الوطنية. ولا نرى أي استعداد للتعاون من جانب شركائنا.

لقد أحطنا علما بالرسالة التي عممها اليوم الممثلون الدائمون لألمانيا والدانمرك والسويد والتي تفيد بأن سلطات تلك البلدان أبلغت روسيا بالتقدم المحرز في التحقيق. في الواقع، الوضع مختلف تماما. لقد تجاهلت قيادة تلك الدول الرسائل التي تم توجيهها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ من رئيس وزراء الاتحاد الروسي، السيد ميشوستين، بشأن مشاركة ممثلي الهيئات التنفيذية الاتحادية ذات الصلة في روسيا وممثلي شركة غازبروم في التحقيق. كما رفضت طلبات مماثلة قدمها مكتب المدعي العام في روسيا.

وبما أننا نتحدث عن جريمة ارتُكبت باستخدام جهاز متفجر، وهي بالتالي تندرج في إطار الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، فإننا نتوقع من الدول التي لها علاقة بهذه الحادثة، وبشكل رئيسي الولايات المتحدة والنرويج والدانمرك والسويد، أن تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. إلا أنه، وفي هذه الحالة أيضا، تفتقر قيادتها للإرادة السياسية. وبتعبير أدق، هذه الإرادة السياسية هي ببساطة مفقودة. لذلك، وللأسف، ليس لدينا طريقة أخرى للوصول إلى الحقيقة. إن ما تُسمى بالتحقيقات التي تجريها البلدان الاسكندنافية وألمانيا ليست فقط غير شفافة، ولكن من الواضح أيضا أنها تهدف فقط إلى إخفاء حقائقها وحماية أخيهم الأكبر في أمريكا. فلا يُسمح لنا بالانضمام إليهم، ويتم بعجرفة تجاهل جميع طلباتنا.

وبالمناسبة، نجد أنه من الغريب إلى حد ما أن البلدان المشاركة في التحقيقات لم تطلب المشاركة في جلسة اليوم. ففي جلسات أخرى نرى صفا بأكمله من تلك البلدان مستعدة للإدلاء ببيانات. ونحن بالطبع لا نثق بها ولا يمكننا أن نثق بها. ولكن الأمين العام شخص ما زلنا بصفة عامة نثق به، ونأمل أن يثق به المجلس أيضا، ولهذا السبب نقترح بالتالي أن يكون هو المسؤول عن التحقيق. لقد عممنا

في الجمعية العامة ومجلس الأمن خطابا لمجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي يتضمن طلبا مماثلا، فضلا عن مذكرات موجهة من السفارات الروسية إلى وزارات خارجية ألمانيا والدانمرك والنرويج والسويد والولايات المتحدة بشأن هذا الأمر. أي أحد يرغب في الاطلاع على هذه الوثائق مرحب به للقيام بذلك.

إذا لم يكن لدى زملائنا الأمريكيين ما يخشونه، وإذا لم يكن لديهم شك في حقيقة أن استنتاجات مواطنيهم خاطئة، فهذا يعني بالتالي أن الولايات المتحدة لا تخاطر بأي شيء، وقريبا سنكون قادرين على تأكيد ذلك. وفي هذا السياق، سنسعى جاهدين إلى تحديد هوية من تعدوا على السلم والأمن الدوليين ومحاسبتهم. ولذلك نتطلع إلى تأييد اقتراحنا. ويناقش الخبراء النص هذه الأيام. لكن بعد الجولة الأولى من المناقشة، لدينا انطباع بأن الخبراء الغربيين غير مهتمين بإجراء تحقيق دولي موضوعي في كل الأحوال، الأمر الذي يزيد بالطبع من شكوكنا.

إن مقاربة أعضاء المجلس إزاء مشروع قرارنا المقترح واهتمامهم، أو عدم اهتمامهم، بالعثور على مرتكبي الجرائم وتقديمهم إلى العدالة سيمثلان عنصرا حاسما حقا بالنسبة لخطواتنا الإضافية في سياق هذا العمل التخريبي. ونريد إلى حد كبير أن نعتقد أن أعضاء المجلس لن يخيبوا آمالنا أو آمال مواطنيهم، وأنهم سيساعدون في تحديد حقيقة ما حدث، عملا بميثاق منظمتنا العالمية.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والبروفيسور جيفري ساكس والسيد ريموند ماكغفرن على إحاطاتهم الهامة بشأن مسألة حادثة نورد ستريم التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.

نحن على علم بالادعاء الذي تم إطلاقه بحدوث تخريب فيما يتعلق بهذه الحادثة. وفي رأينا أنه يتعين إجراء تحقيق شامل لتحديد السبب الحقيقي لهذه الحادثة. إننا ندعو الحكومات المعنية إلى التصرف بحسن نية، وبطريقة سريعة وشاملة، مع مراعاة خطورة هذه الادعاءات.

إلى جانب التداعيات الأمنية المحتملة لحادثة نورد ستريم فمن الممكن أن يمثل أيضا خطرا بيئيا. يمكن أن يكون لإطلاق المواد الضارة في البيئة عواقب طويلة الأمد على كل من النظام البيئي وصحة المجتمع المحلي. وتقدر وكالة الفضاء الأوروبية أن تسرب الانبعاثات من خط أنابيب غاز نورد ستريم يعادل تقريبا يوما ونصف من انبعاثات الميثان العالمية. لذلك، وبالإضافة إلى التداعيات الأمنية المحتملة، فإن حادثة نورد ستريم لها أيضا تأثير بيئي كبير، بعد إطلاق كميات هائلة من غاز الميثان. ولذلك تقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقليل الضرر الذي يلحق بالبيئة وضمان منع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن يظل مجلس الأمن يقظا في التصدي لمثل هذه الحوادث وأن يعمل على إيجاد حل يدعم القانون الدولي ويعزز الصالح العام.

في الختام، إن حادثة نورد ستريم هي بمثابة تذكير بالحاجة إلى التهدئة السريعة للنزاع، والذي يستمر اتساع نطاق تداعياته.

السيدة سانشيز إسكويردو (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ومقدمي الإحاطتين الآخرين على إحاطاتهم.

لا نزال نشعر بقلق عميق، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، إزاء الانفجارات في خطي الأنابيب المغمورين نورد ستريم ١ ونورد ستريم ٢ في بحر البلطيق. ويرجع ذلك، أولا، لأنه لا شيء، كما قلنا مرارا وتكرارا، يمكن أن يبرر الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة؛ وثانيا، لأن هذه الهجمات تشكّل، بالإضافة إلى كونها خطرا على سلامة الملاحة البحرية والجوية، مصدرا غير قابل للقياس لتلوث الحياة البحرية المحلية، مع ما قد يترتب عن ذلك من عواقب مناخية مدمرة، حيث أنها تسببت في إطلاق مئات الملايين من الأمتار المكعبة من الغاز في الغلاف الجوي؛ وثالثا، لأن تلك الانفجارات وقعت في خضم حالة جيوسياسية عالمية معقدة للغاية، يمكن خلالها لأي حدث أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ذات عواقب غير متوقعة. ولجميع تلك الأسباب، تدين إكوادور هذه الأعمال وتدعو جميع الدول في هذه المنظمة إلى التحلي بأقصى درجات الحذر وضبط النفس.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للتدابير الأمنية التي اتخذتها الدانمرك والسويد في أيلول/سبتمبر للحد من المخاطر التي يتعرض لها النقل البحري ونقدر الرسالة المشتركة المؤرخة اليوم، ٢١ شباط/فبراير، التي وقعتها ألمانيا أيضا، والتي تقدم فيها الدول الثلاث تقريرا عن التحقيقات الجارية، تمشيا مع المبادئ الأساسية لسيادة القانون. ولذلك، نعرب عن تأييدنا لتلك التحقيقات وننتظر النتائج التي ستخلص إليها. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن تشجيع إحراز تقدم في التحقيقات عن طريق التصدي للتصرفات المعطلة لها أو المؤثرة عليها.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والبروفيسور جيفري ساكس والسيد راي ماكغفرن على إحاطاتهم.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى اليوم لمناقشة تداعيات الانفجارات التي وقعت يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ والتي تسببت في تسربات كبيرة للغاز من خطي أنابيب نورد ستريم ١ ونورد ستريم ٢، اللذين ينقلان الغاز من روسيا إلى أوروبا عبر بحر البلطيق. وقد أحاطت شبهات قوية بوقوع أعمال تخريبية، ترتبط بوضوح بالحرب في أوكرانيا، بتلك التطورات المقلقة للغاية بالنظر إلى الأضرار البيئية الناجمة عن تسربات غاز الميثان. وأود أن أشير إلى أن غاز الميثان يزيد الاحترار بنسبة ٨٠ في المائة أكثر من ثاني أكسيد الكربون. ويشكّل إطلاق ذلك الغاز في البحر، في هذه الحالة، كارثة بيئية حقيقية وتهديدا واضحا للنباتات والحيوانات البحرية.

وخلصت الجلسة المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ إلى استبعاد احتمال وقوع حادث وأنه ينبغي إجراء تحقيقات لتسليط الضوء على هذه الأحداث (انظر S/PV.9144). ويحيط بلدي علما بفتح بعض البلدان الأوروبية تحقيقات في هذا الشأن، لا سيما السويد والدانمرك وألمانيا، وبنتائج التحقيقات الأولية التي تؤكد الاشتباه في وقوع أعمال تخريبية.

ويكرر بلدي إدانته لتلك الهجمات غير المبررة على الهياكل الأساسية المدنية. فهي تتسبب، بالإضافة إلى العواقب البيئية الجسيمة، في خسائر اقتصادية تتجاوز آثارها البلدان المعنية، مما يزيد من تأثير النزاع على اقتصادات العديد من البلدان. ونذكّر بأن الأطراف ملزمة باحترام الاتفاقيات الدولية التي تحمي السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية من الهجمات المسلحة.

أخيرا، يدعو بلدي جميع الأطراف إلى التحلي بالمسؤولية وتوخي أقصى درجات الحذر وبذل كل ما في وسعها لكفالة محاسبة منفذي هذه الهجمات على أفعالهم.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

تدين المملكة المتحدة الأعمال التخريبية التي استهدفت خط أنابيب نورد ستريم. بيد أنه ليس من الواضح لنا السبب الذي يدعو روسيا فجأة، بعد مرور خمسة أشهر، إلى متابعة المسألة هنا بهذا الإلحاح.

ونرحب بالرسالة الواردة من الدانمرك والسويد وألمانيا والتي تبلغ فيه الدول الثلاث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن التحقيقات جارية. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما إجراء تلك التحقيقات التقنية بقيادة السلطات الوطنية المختصة، وتنتظر النتائج التي ستخلص إليها.

يتمثل التطور الأخير الوحيد الذي نعلمه فيما يتعلق بنورد ستريم في جولة جديدة من الاتهامات البشعة تطلقها وسائل إعلام وشخصيات عامة خاضعة لسيطرة الدولة الروسية. وهي نفس الجهات الفاعلة التي اختارت في الأصل اتهام المملكة المتحدة.

وتستند الاتهامات الجديدة إلى مقال لصحفي أمريكي، يستشهد بمصدر سري واحد فقط. وليس من المستغرب أن السفير الروسي اختار عدم الخوض في التفاصيل، فقد فضح صحفيون آخرون هذه التفاصيل بشكل شامل، بما في ذلك من خلال التدقيق الواضح جدا في المعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة.

ولذلك، نرى أن السبب الحقيقي لإلحاح روسيا اليوم رغبة يائسة في صرف الانتباه عن مرور عام على بداية غزوها الشامل لأوكرانيا

والخسائر الفادحة التي تكبدها الجيش الروسي والدمار الذي ألحقته حرب روسيا بشعب أوكرانيا، فضلا عن آثارها التي طالت جميع أنحاء العالم.

وتأخذ المملكة المتحدة الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية على محمل الجد. ولذلك، أدنا في المجلس مرارا هجمات روسيا على الهياكل الأساسية للطاقة والمدارس والمستشفيات في أوكرانيا. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن مبادرة روسيا اليوم، أو دعواتها إلى إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، ليست سوى محاولة للإلهاء عن استمرار عدوانها في أوكرانيا.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، ونشير إلى أننا قد أصغينا باهتمام إلى السيد ساكس والسيد ماكغفرن.

إن الأعمال التخريبية التي تستهدف الهياكل الأساسية للطاقة، مثل الانفجارات التي ألحقت أضرارا بخطي أنابيب الغاز نورد ستريم ١ ونورد ستريم ٢ في بحر البلطيق في أيلول/سبتمبر الماضي، غير مقبولة. فهي تشكّل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي. وقد تعطل الأسواق وتقوض القدرة على التنبؤ بإمدادات الطاقة، ويمكن، كما رأينا في هذه الحالة، أن تنطوي على مخاطر جسيمة تتمثل فيما قد تلحقه بالبيئة من أضرار.

وكان لانفجارات العام الماضي عواقب وخيمة على كوكبنا، حيث أسفرت عن أسوأ تسرب لغاز الميثان يُسجل على الإطلاق. وبينما نعمل معا للتصدي لتغير المناخ، فإن أحداث من هذا القبيل تجعل جهودنا الجماعية أكثر صعوبة.

وتأخذ دولة الإمارات العربية المتحدة ذلك الحادث على محمل الجد تماما. وعندما اجتمعنا في أيلول/سبتمبر الماضي لمناقشة هذه المسألة (انظر S/PV.9144)، لم يكن السبب الدقيق وراء الانفجارات معروفا. وما كان واضحا هو أهمية إجراء تحقيق في أسباب الانفجارات والحيلولة دون المزيد من التصعيد في الحالة. وحتمية إجراء تحقيقات شاملة وذات مصداقية، إلى جانب الحاجة إلى تخفيف حدة التوترات، لا تقل أهمية اليوم عما كانت عليه في الخريف الماضي.

ومن الأهمية بمكان أن ترتكز التحقيقات على العلم وأن تقوم على الحقائق، وليس على السياسة والمواقف. وتتطلب خطورة الحالة اتباع نهج جاد ورصين وتتطلب إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. ومن الضروري أن نبعث برسالة مدوية وواضحة مفادها أنه لا يمكن التسامح مع الأعمال من هذا القبيل.

وبينما لا تزال العديد من التحقيقات جارية، نحث جميع الأطراف المعنية على عدم اللجوء إلى تدابير انفرادية أو إجراءات تصعيدية. فليس بوسعنا، في وقت يسوده قدر كبير من عدم اليقين على الصعيدين الإقليمي والدولي، أن نتحمل أي خطوات يمكن أن تؤجج التوترات.

ونحن بانتظار إثبات الحقائق فيما يتعلق بتلك الحوادث وتحديد المسؤولين عنها واتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة المساءلة.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن. وأتوجه بالشكر أيضا إلى البروفيسور جيفري ساكس والسيد راي ماكغفرن على وجهتي نظرهما.

عندما اجتمعنا في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي، أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء الضرر غير المسبوق الذي لحق بخطي أنابيب الغاز نورد ستريم ١ ونورد ستريم ٢ نتيجة لعمل تخريبي متعمد كما جاء في التحقيقات التمهيدية التي أجرتها الدانمرك والسويد (انظر S/PV.9144). ونرحب بالتحديث المشترك الأخير الذي قدمته الدانمرك والسويد وألمانيا إلى المجلس بشأن هذه المسألة وتأكيدات الدول الثلاث بخصوص التحقيقات التي تجريها مؤسساتها الوطنية. إننا نحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحديد النطاق الكامل للحادث بشكل قاطع فيما يتعلق بالدافع والجهات الفاعلة. ونؤكد اهتمام المجتمع الدولي المستمر بهذه المسألة، ونشدد على أنه ينبغي لعمليات التحقيق الجارية أن تسعى إلى إبقاء السلطات الروسية والمشغلين الروس على علم بمجريات الأمور وأنه ينبغي التماس تعاون الأخيرين حسب الاقتضاء.

ونكرر موقفنا بأنه وفقا لأهداف القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، ينبغي حماية البنية التحتية الحيوية، ولا سيما ذات الطابع العابر للحدود الوطنية، والإبقاء عليها في مأمن من الأذى كجسور للتعاون. ونلاحظ من التقييم المتاح أن الضرر البيئي قد تم تحديده حتى الآن ونقدر الإجراءات السريعة التي اتخذتها البلدان المعنية للتخفيف من الأثر المباشر. ولكن ما زال يساورنا القلق إزاء انبعاثات غازات الدفيئة، التي لها عواقب غير محلية.

وقبل أن أختتم بياني، نظل نحث جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على التعاون لإثبات الحقائق وضمان اتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة، بما في ذلك ضمان المساءلة، بغية الإغلاق المبكر للمسألة. وإذ تظل التحقيقات جارية، نحث جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس ونحذر من الأعمال الانفرادية التي قد تضر بالسلام.

السيدة باومان – بريسولين (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها. كما أحطت علما بملاحظات السيد جيفري ساكس والسيد راي ماكغفرن.

يساور سويسرا القلق إزاء الأضرار التي لحقت بخطي أنابيب الغاز نورد ستريم ١ و ٢، الأمر الذي أدى إلى تسرب الغاز بشكل مثير للقلق في أيلول/سبتمبر الماضي. وكما ذكر العديدون في جلسة مجلس الأمن المعقودة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.9144)، وكما ذُكِر في الرسالة التي أحالتها الدانمرك والسويد إلى المجلس في ٢٩ أيلول/سبتمبر (S/2022/725)، تشير جميع المعلومات المتاحة إلى أن هذه كانت أعمالا تخريبية.

وأود أن أكرر موقفنا المبدئي: إننا ندين أي هجوم على الهياكل الأساسية الحيوية، مثل الهياكل الأساسية للطاقة، والعواقب المترتبة على تزويد السكان والاقتصاد والبيئة.

ومن المهم الالتزام بالحقائق ودعم أي جهد ذي مصداقية لإلقاء الضوء على الانفجارات التي وقعت في أيلول/سبتمبر الماضي. وفي هذا الصدد، تحيط سويسرا علما بالرسالة التي بعثت بها اليوم ألمانيا والدانمرك والسويد فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية.

السيد تامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد ساكس والسيد ماكغفرن على إحاطاتهم.

يساور اليابان قلق بالغ إزاء الحادث المتعلق بالهياكل الأساسية الحيوية، أي خطوط أنابيب نورد ستريم، في المياه الدولية في بحر البلطيق. ويساورنا القلق إزاء الأضرار والمخاطر المحتملة على المدى الطويل على البيئة البحرية والمناخ في المنطقة.

ولا يزال التحقيق في الحادث جاريا، وتراقب اليابان عن كثب التقدم المحرز في التحقيق. وفي نفس الوقت، يذكرنا هذا الحادث مرة أخرى بأهمية ضمان سلامة البنية التحتية للطاقة. فيجب تجنب أي استهداف للبنية التحتية والمرافق المدنية. إننا ندين بشدة أي عمل من أعمال العنف ضدها. ونتابع التطورات عن كثب ونواصل حث المعنيين على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الانخراط في أي نشاط يمكن أن يخل بالسلام والاستقرار.

إن موارد الطاقة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، أساسية لحياة الناس. وتخريب البنية التحتية الحيوية عمل غير مقبول سيكون له تأثير حياة أو موت على عدد لا يحصى من الناس. ونأمل أن توضح نتائج جهود التحقيق الجارية التي تبذلها السويد والدانمرك السبب، وأن يتمكن مجلس الأمن من مناقشة المسألة على أساس نتائج التحقيق. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع التحقيق الجاري وتقديم معلومات موثوقة بطريقة شفافة.

إن وقت وموارد مجلس الأمن، المسؤول عن سلام وأمن المجتمع الدولي، ليست بلا حدود. فيجب عليه أن يرتب أولويات جهوده فيما يتعلق بأين يخصص موارده.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

وقد استمعنا باهتمام إلى مقدمي الإحاطتين الآخرين اليوم. إننا نشيد بتاريخهما وخدمتهما السابقة، على الرغم من أننا نشكك في معرفتهما ذات الصلة للتكلم كمقدمي إحاطات خبيرين بشأن الموضوع المطروح.

ويساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء التخريب الذي وقع على خطي أنابيب نورد ستريم ١ ونورد ستريم ٢ في أيلول/سبتمبر الماضي. ولا يمكن التسامح مع أعمال متعمدة لإلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية.

ولكن لنكن واضحين لماذا نحن حقا في قاعة مجلس الأمن اليوم. ستناقش الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، إذ نقترب من الذكرى السنوية الأولى، تأثير غزو روسيا غير القانوني والواسع النطاق لأوكرانيا. وجلسة اليوم محاولة سافرة لصرف الانتباه عن ذلك. وإذ يتحد العالم هذا الأسبوع للدعوة إلى سلام عادل وآمن في أوكرانيا بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ترغب روسيا بشدة في تغيير الموضوع.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا مقعدها في مجلس الأمن لتضخيم نظريات المؤامرة من الإنترنت. ونتمنى أن تطبق نفس الإلحاح الذي أظهرته خلال الأيام الثلاثة الماضية، بدلا من ذلك، على عدد لا يحصى من التقارير الموثوقة عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تسببت فيها قواته الغازية.

ولكن، أود أن أقول بوضوح وجلاء: إن الاتهامات بأن الولايات المتحدة متورطة في هذا العمل التخريبي كاذبة تماما. فلم تتورط الولايات المتحدة على الإطلاق. وتقوم السلطات المختصة في الدانمرك وألمانيا والسويد بالتحقيق في هذه الحوادث بطريقة شاملة وشفافة ونزيهة. وينبغي الحفاظ على الموارد اللازمة لتحقيقات الأمم المتحدة في الحالات التي تكون فيها الدول غير راغبة أو غير قادرة على إجراء تحقيقات حقيقية.

ويتعين علينا ألا ننخدع بادعاء روسيا بأنها لا تريد سوى إجراء تحقيق محايد. فمشروع قرارها يورط الولايات المتحدة بوضوح ويسيء توصيف بيانات المسؤولين الأمريكيين. وروسيا لا تسعى إلى إجراء تحقيق محايد. إنها تسعى إلى المساس بتلك الجارية تجاه نتيجة محددة سلفا من اختيارها.

ويلقي الجدول الزمني المعجل الذي طالبنا فيه الوفد الروسي بمناقشة هذه المسألة بظلال من الشك على جدية نواياه. لقد حدث التمزق في خط أنابيب نورد ستريم قبل خمسة أشهر. والآن، إذ نقترب من الذكرى السنوية الأولى لغزو روسيا الشامل لأوكرانيا، تدعي روسيا أنه من الملح أن يناقشها المجلس هذا الأسبوع.

إن روسيا تسيء، مرة أخرى، استخدام موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن باستخدام هذه الجلسة كمنصة للمعلومات المضللة ونظريات المؤامرة. ومن المؤسف أن تتعمد روسيا مرة أخرى، مع وجود كل شيء آخر مدرج في جدول أعمال المجلس هذا الأسبوع – القذائف التسيارية الكورية الشمالية، والتوترات في الشرق الأوسط، والأزمة الإنسانية في تركيا وسورية في أعقاب الزلازل المدمرة – تضييع وقت مجلس الأمن.

إن ادعاء روسيا بأنها قلقة إزاء تخريب البنية التحتية الحيوية يبدو أجوف. فعلى مدى أشهر، هاجمت روسيا جارتها بلا هوادة وضربت مدنا وبلدات في جميع أنحاء أوكرانيا وألحقت أضرارا بالمناطق السكنية والمرافق الطبية ودمرتها. تركت الهجمات الروسية على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا العائلات في أوكرانيا بدون تدفئة وكهرباء خلال أبرد وأحلك فترة من العام. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، ستصوت الدول في الجمعية العامة على مشروع قرار يعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة ويدعو إلى إنهاء الأعمال العدائية في أوكرانيا بطريقة تتفق مع مبادئ الميثاق. وينبغي أن يكون ذلك أولويتنا.

وبدلا من الانغماس في نظريات المؤامرة، ينبغي أن نركز على سبل حل هذا النزاع دبلوماسيا بطريقة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة واستعادة السلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة بالكامل.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. لقد استمعنا بعناية إلى مداخلات السيد ساكس والسيد ماكغفرن بشأن هذه المسألة.

وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9144)، أعربنا عن قلقنا العميق إزاء ما يبدو أنه عمل تخريبي على خطَّي أنابيب نورد ستريم ١ و ٢ في المنطقتين الاقتصاديتين

الخالصتين للدانمرك والسويد، في بحر البلطيق. وهذه الأعمال غير مقبولة. وقد رحبنا بالاستجابة السريعة ودعمنا التحقيقات التي بدأتها السلطات الوطنية في ألمانيا والدانمرك والسويد لتحديد مصدر الضرر والجناة المحتملين. وكما أكدت الرسالة التي بعث بها اليوم الممثلون الدائمون لألمانيا والدانمرك والسويد إلى رئيس مجلس الأمن، فإن التحقيق جار، ولدينا ثقة كاملة في السلطات المعنية لإجراء تحقيق حقيقي وشامل وموضوعي في هذه القضية. ونتطلع إلى استنتاجات ذلك التحقيق.

وفي ذلك السياق، لا نرى أي حاجة إلى إجراء تحقيق مواز من جانب لجنة دولية، كما طلب الاتحاد الروسي، ليتداخل مع ما يجري بالفعل من تحقيقات. ومما سمعناه اليوم، لا توجد حقائق جديدة ولا أدلة جديدة ولا إسناد، بل مجرد افتراض. ولذلك، بينما نظل من أشد المؤيدين لحرية التعبير والمناقشات الصحية، فإننا لا نعتبر مجلس الأمن مكانا لنظريات المؤامرة. وقد شجبنا في الماضي إساءة استخدام وقت المجلس وموارده لدفع روايات لا أساس لها تغذيها مصالح ضيقة محددة، ونكرر الإعراب عن ذلك القلق اليوم.

إن توقيت طلب عقد هذه الجلسة ليس من قبيل الصدفة. فالهدف هو تحويل الانتباه، بأي طريقة وبأي وسيلة، حتى بهذه الطريقة الجوفاء، عن الأحداث المقررة في الذكرى السنوية الأولى للعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. إن روسيا، وبينما تهاجم وتقصف باستمرار البنية التحتية المدنية والاستراتيجية لأوكرانيا، وتقتل الأبرياء وتجعل حياتهم لا تطاق، تحاول تضليل الرأي العام الدولي بإساءة استخدام مجلس الأمن.

ولذلك، نعتقد أنه لا حاجة في هذه اللحظة إلى قرار من مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وبدلا من ذلك، ندعو أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة عموما إلى تقديم الدعم الكامل لمشروع القرار بشأن السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، الذي سيعرض على الجمعية العامة هذا الأسبوع، ونؤكد مرة أخرى أن الأمم المتحدة لا تزال على الجانب الصحيح، فهي تمثل أساسا قويا للسلام والتقدم في مواجهة العدوان والتراجع.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والبروفيسور جيفري ساكس، والسيد راي ماكغفرن على إحاطاتهم.

إن المقال الصحفي الذي حفز عقد جلستنا اليوم ينقل مزاعم خطيرة حول حوادث أيلول/سبتمبر المتعلقة بخطَّي أنابيب نورد ستريم ١ و ٢. ومن المعروف على نطاق واسع أن هناك ادعاءات بأن تلك الحوادث كانت أعمالا تخريبية. ومع ذلك، فإن موقف البرازيل بشأن هذه المسألة لا يزال هو نفس الموقف المعرب عنه في الجلسة التي عقدت بعد الأحداث بفترة وجيزة (انظر S/PV.9144). وينبغي أن يستند أي رد إلى معلومات سليمة ونتائج التحقيقات المحايدة. ونطلب إلى الأعضاء الآخرين أن يمضوا قدما بحذر في مواجهة التأكيدات المنسوبة إلى مصدر واحد مجهول.

ومن ناحية أخرى، يجب أن يولي المجلس الاعتبار الواجب لخطورة الادعاءات والاتهام بتورط جهات فاعلة حكومية في هذه الحادثة. نحن نتفهم أهمية السرية لنجاح التحقيقات، ولكن نظرا للآثار السياسية المترتبة على الحوادث، فإننا نشجع على زيادة الشفافية في نشر الحقائق الثابتة وممارسة ضبط النفس في نشر التفسيرات غير المثبتة. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من تجاوز مجال التكهنات.

وتكرر البرازيل الإعراب عن قلقها إزاء عواقب الأضرار التي لحقت بخطي أنابيب نورد ستريم، مما أدى إلى تفاقم أزمة الطاقة في أوروبا وإلى خسائر اقتصادية خطيرة طويلة الأجل. ومن المؤسف بشكل خاص الضرر الذي لحق بالبنية التحتية الإقليمية للطاقة. ويجب أن نشدد أيضا على أن العواقب الضارة على البيئة تحتاج إلى تقييم دقيق من جانب الهيئات الدولية المناسبة. والبرازيل مستعدة للتعاون من أجل تحسين آليات الرصد، بغية منع الحوادث التي يمكن أن تؤثر على الحياة البحرية ومستوى انبعاثات غازات الدفيئة.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أعربت فرنسا بوضوح عن قلقها بعد الانفجارين تحت الماء اللذين ألحقا أضرارا بخطي أنابيب نورد ستريم ١ و ٢ في بحر البلطيق في ٢٦ أيلول/

سبتمبر. وفي ظل رئاستنا اجتمع مجلس الأمن في ٣٠ أيلول/سبتمبر بشأن نفس الموضوع (انظر S/PV.9144). وتقييمنا لم يتغير. هذه الأحداث غير مسبوقة ويجب أن تؤخذ على محمل الجد. ويزداد الوضع خطورة لأن المعلومات المتاحة تشير إلى أن الانفجارات كانت نتيجة عمل بشري متعمد.

وبدأت ألمانيا والدانمرك والسويد التحقيقات. وليس لدينا سبب للشك في جدية الإجراءات التي ما زالت جارية ويجب أن تكتمل. وأود أن أشكر تلك البلدان الثلاثة على رسالتها المشتركة إلى رئاسة المجلس بشأن حالة تلك التحقيقات.

وعلى النقيض من ذلك، لدينا كل الأسباب للشك في الأسس الموضوعية للنهج الروسي. ولا توجد معلومات طارئة أو معلومات موثوقة جديدة تبرر تنظيم مثل هذه الجلسة بعد خمسة أشهر من الحادث. ونشعر بالدهشة أيضا من الحماس الذي تتابع به روسيا التحقيق في نورد ستريم، بينما تبذل كل ما في وسعها لمنع إيفاد بعثة للأمانة العامة إلى كييف لتفقد حطام الطائرة المسيرة الإيرانية هناك. لذلك فإن ما نشهده اليوم هو محاولة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عندما يصادف يوم الجمعة المقبل مرور عام على شن روسيا حربها العدوانية ضد أوكرانيا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والبروفيسور ساكس والسيد ماكغفرن على إحاطاتهم.

تعد خطوط أنابيب الغاز نورد ستريم بنية تحتية رئيسية عابرة للحدود وشريان لنقل الطاقة. وكان للأضرار التي لحقت بخط الأنابيب في أيلول/سبتمبر تأثير سلبي كبير على سوق الطاقة العالمية والبيئة. كما تسببت في نقص الطاقة في الشركات والمنازل في العديد من الدول الأوروبية هذا الشتاء.

وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن ما حدث لخطوط أنابيب نورد ستريم لم يكن بأي حال من الأحوال حادثا، بل كان عملا بشريا متعمدا. ومن منظور الظروف المادية، من الصعب أن نتصور أن أي جهة فاعلة غير حكومية ستكون وحدها قادرة على القيام بهذا التدمير.

وفي جلسة مفتوحة عقدها المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9144)، دعت بلدان عديدة إلى إجراء تحقيق في الحادث بغية كشف الحقيقة وتحديد المسؤولين عنه. وهذا أيضا موقف الصين. وتؤيد الصين الإسراع في التحقيق من أجل الوصول إلى الحقيقة بسرعة.

إننا نعيش في عصر العولمة، حيث يتوثق التعاون بين البلدان في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، ويمتد فيه البناء العابر للحدود عبر القارات والمحيطات. وأي تخريب متعمد للهياكل الأساسية العابرة للحدود هو عمل كيدي. والتقاعس عن تحديد سبب حدوث ذلك ومن يقف وراء هذا التخريب سيبعث رسالة خاطئة إلى ذوي النوايا السيئة ويجعلهم يعتقدون أن بإمكانهم الإفلات من العقاب على كل ما يفعلونه.

إن إجراء تحقيق موضوعي ونزيه ومهني في هذه المسألة والسعي إلى تحقيق المساءلة وإعلان نتائج هذا التحقيق في أقرب وقت ممكن لن يتعلق بالحادث نفسه فحسب، بل سيكون له أيضا تأثير على أمن الهياكل الأساسية العالمية العابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، فإنه يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بمصالح وشواغل جميع البلدان.

ويمكن للأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الأكثر حجية وتمثيلا، أن تؤدي دورا نشطا في إجراء تحقيق دولي وفي كفالة أمن الهياكل الأساسية العابرة للحدود. وترحب الصين بمشروع القرار الذي قدمته روسيا إلى المجلس، وتعتقد أن من الأهمية بمكان الإذن بإجراء تحقيق دولي في تخريب خطوط أنابيب نورد ستريم.

في الآونة الأخيرة، تلقينا الكثير من التفاصيل والمعلومات ذات الصلة حول حادث نورد ستريم، وهذه المعلومات مثيرة للقلق. واليوم، أطلعنا مقدمو الإحاطات أيضا على معلومات مهمة وعلى تحليلاتهم المعقولة. وفي مواجهة هذه المواد المفصلة والأدلة الشاملة، من الواضح أن بيانا بسيطا كاذبا تماما وخياليا بالكامل لا يكفي للإجابة على العديد من الأسئلة والمخاوف التي أثيرت في جميع أنحاء العالم. إن إيجاد

طريقة لتفادي جلسة اليوم لا يعني أنه يمكن إخفاء الحقيقة. ونتوقع الحصول على تفسيرات مقنعة من الأطراف المعنية. وهذا الطلب مشروع ومعقول تماما.

تذكرنا حادثة نورد ستريم بأن التهديدات الأمنية في العالم الحديث مترابطة بشكل متزايد ومتنوعة وعابرة للحدود. وذلك يستدعي وضع مفهوم أمني مشترك وشامل وتعاوني ومستدام واستراتيجية متعددة الجوانب ونهج متكامل، فضلا عن إدارة أمنية منسقة بغية التصدي لمختلف التحديات الأمنية. وقد اقترح الرئيس الصيني شي جين بنغ مبادرة أمنية عالمية توفر اتجاها جديدا وأفكارا جديدة للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وحل المأزق الأمني والحفاظ على الأمن المشترك.

وتعرض الورقة المفاهيمية لمبادرة "الأمن العالمي"، التي أصدرتها الصين اليوم، تفاصيل المفاهيم والمبادئ الأساسية للمبادرة وتوفر مسارا مهما لتنفيذ المبادرة ومجالات تعاوننا الرئيسية العشرين ذات المنحى العملي. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتقديم الدعم القوي للدور الأساسي للأمم المتحدة في إدارة الأمن والسعي إلى تعزيز التنسيق والتفاعل بين الدول الكبرى والعمل بنشاط على تعزيز الحوار والحل السلمي للقضايا الساخنة والاستجابة بفعالية للتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية ومواصلة تعزيز نظام إدارة الأمن العالمي وبناء القدرات، فضلا عن الحفاظ على السلام والهدوء على وجه الأرض وإيجاد مستقبل أفضل للبشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مالطة.

أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

إن الأضرار التي لحقت بخطي أنابيب نورد ستريم ١ ونورد ستريم ٢ في أيلول/سبتمبر الماضي، مما أدى إلى تسربات غاز خطيرة إلى المياه الدولية في بحر البلطيق، تثير مخاوف خطيرة تتعلق بالسلامة والبيئة. وتشير جميع المعلومات المتاحة إلى أن تلك التسربات هي نتيجة لعمل متعمد. إن أي تعطيل متعمد للبنية التحتية للطاقة أمر خطير وغير مسؤول، وخاصة في خضم أزمة الطاقة العالمية. وعسكرة الطاقة والبنية التحتية أمر غير مقبول.

وكان الضرر الناجم عن تلك التسربات قد هدد بحرمان أوروبا من سبيل رئيسي لإيصال مورد طاقة حيوي. وعلاوة على ذلك، أدى الضرر إلى زيادة الضغط على أسواق الطاقة العالمية المتأثرة بالفعل بحرب روسيا ضد أوكرانيا. وهذا ليس له تأثير على البلدان التي تصلها الطاقة من خلال خطوط أنابيب نورد ستريم فحسب، بل له أيضا تداعيات على البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويسلط هذا الحادث الضوء على ضعف البنية التحتية الحيوية للطاقة.

وتؤكد مالطة تضامنها مع الدانمرك والسويد وألمانيا، وتؤيد بقوة التحقيقات الجارية لإثبات الحقيقة الكاملة وراء التسربات. ونرحب بالرسالة التي عممتها الدانمرك والسويد وألمانيا والتي تتضمن معلومات مستكملة عن تلك التحقيقات.

تدين مالطة مرة أخرى أي تدمير متعمد للهياكل الأساسية للطاقة. دعونا لا نصرف انتباهنا اليوم عن الحجم الهائل للضرر الذي سببته الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا، وخاصة للمدنيين. ويحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وتدين مالطة هذه الهجمات بأشد العبارات الممكنة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.